

**"الحق في المدينة ومدينة الحقوق، تحديات المدن الناشئة"**

**"أكورا حقوق الإنسان"**

**الخميس 18 يوليوز 2024**

**السيدات والسادة الأفاضل،**

**الحضور الكريم**،

يسعدني ويشرفني أن أرحب بكم جميعًا في هذه الندوة الهامة **حول "الحق في المدينة ومدينة الحقوق، تحديات المدن الناشئة"**. إن تنظيم هذه الندوة، على شكل أكورا، يأتي في سياق مواصلة جهود المجلس الوطني لحقوق الإنسان لتعزيز الوعي بأهمية الحق في المدينة كمدخل أساسي لتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية.

ففي تقريره السنوي الأخير تحت عنوان "إرساء دعائم نظام وطني لحماية الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية"، يسجل المجلس أن عملية إعادة الإسكان غالبا ما تتم في مناطق هامشية وبعيدة عن مراكز الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، التي تفتقر لوسائل نقل عمومية كافية وعملية. ويؤدي هذا التوجه إلى إقامة تجمعات سكانية لا تستجيب دائما للشروط المطلوبة في التجمعات العمرانية كفضاءات للعيش الكريم، حيث غالبا ما تعاني هذه التجمعات من العزلة والتهميش، وتفتقر للتمازج الاجتماعي. و من أهم التوصيات التي جاء بها التقرير: سن قوانين تحمي الحق في السكن وفق المعايير الدولية وتضمن حقوق السكان في الاستقرار والحماية من التشرد، وضع تصاميم في المجالين الحضري والقروي تضمن الوقاية من الكوارث الطبيعية؛ أخذ الحق في السكن اللائق بعين الاعتبار عند وضع استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ، تعزيز شبكة وسائل النقل العمومي على اعتبار أن النقل يعد جزء لا يتجزأ من الحق في السكن اللائق، وتسريع إنجاز البرامج المتعلقة بالسكن، خاصة برامج مدن بدون صفيح والدور الآيلة للسقوط، وتحديد معايير شفافة مرتبطة بها.

**السيدات والسادة،**

يعتبر الحق في المدينة من الحقوق الأساسية التي تندرج ضمن منظومة حقوق الإنسان العالمية. وقد تم التأكيد على هذا الحق في العديد من الوثائق الدولية، منها توصيات مجلس حقوق الإنسان بجنيف، والتي تشدد على ضرورة ضمان حقوق الإنسان في البيئات الحضرية. ذلك أن المدن هي الأماكن التي تتجسد فيها الحياة اليومية للمواطنين، ومن هنا تأتي أهمية ضمان حقوقهم في هذه البيئات لضمان حياة كريمة وعادلة.

اليوم، نتحدث عن المدن الناشئة في المغرب، وهي مدن تواجه تحديات كبيرة تتعلق بالنمو الحضري السريع والضغط على البنية التحتية والخدمات العمومية. فالوضعية الراهنة لهذه المدن تستدعي منا الوقوف بجدية لمعالجة هذه التحديات من خلال تبني سياسات حضرية تعتمد على مقاربة حقوق الإنسان. كما أن السياسات العمومية الحضرية في المغرب تحتاج إلى تطوير مستمر لتواكب تطلعات المواطنين وتلبي احتياجاتهم. و بالتالي وجب التركيز على أهمية و فعلية المشاركة المواطنة كمبدأ أساسي للتطوير المستدام و تعزيز الديمقراطية.

تعتبر التنمية المستدامة في المدن الناشئة الهدف الأسمى الذي نسعى لتحقيقه. لذا، ينبغي أن تكون هذه التنمية شاملة ومتكاملة تأخذ بعين الاعتبار الجوانب البيئية، الاقتصادية، والاجتماعية. لذلك نؤكد على تبني مقاربات شاملة تضمن تحقيق التوازن بين التطور الحضري وحماية حقوق الإنسان.

**السيدات والسادة،**

لقد نظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان في يوليوز 2023 ندوة وطنية حول **"المدن الناشئة في المغرب: آفاق وتحديات حقوق الإنسان"،** شكلت محطة هامة لتحسيس الفاعلين المؤسساتيين بأهمية بلورة استراتيجيات حضرية مبنية على مقاربة حقوق الإنسان. بحيث إن تحديد وضعية المدن الناشئة والتحديات المتعلقة بالتشريعات الحضرية يعتبر خطوة أساسية نحو تطوير سياسات فعالة تلبي احتياجات المواطنين و دامجة لجميع الفئات.

فمن هذا المنطلق تأتي أهمية دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في النهوض بحقوق الإنسان في المدن الناشئة. فهذه المؤسسات تحمل على عاتقها مهاما كبيرة تتعلق برصد الأوضاع الحقوقية وتقديم التوصيات للحكومات والمؤسسات المعنية. ومن هذا المنطلق، يمكن لتعزيز دور هذه المؤسسات أن يساهم بشكل كبير في تحسين الأوضاع الحقوقية في المدن الناشئة وضمان تحقيق التنمية المستدامة فيها.

**السيدات والسادة،**

يمثل تنظيم هذه الندوة استمرارا لجهودنا الرامية إلى تحسين الوضع الحضري في مدننا الناشئة وتعزيز حقوق الإنسان فيها. فنحن نطمح من خلال هذه الجلسة العلمية إلى الخروج بتوصيات عملية تساهم في تحقيق هذا الهدف. على اعتبار أن التعاون بين جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومة، المجتمع المدني، الجامعات هو السبيل الوحيد لتحقيق التقدم المنشود.

أشكركم جميعا على حضوركم وأنا على يقين تام أن مشاركتكم ستشكل قيمة مضافة تغني مخرجات هذا اللقاء. وأتمنى لنا جميعا ندوة مثمرة وناجحة مع الإشارة أنه سيتم نشر مساهمات و مخرجات هذا اللقاء.